

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

## خلاصة البحث السابق

في الصورة الأولى، وهي صورة تماثل الوجوبين من حيث الإطلاق والاشتراط، فإنّ المحقق النائي، بإجرائه لأصل البراءة عن التقييد في جانب الصلاة، يأخذ بـ«نتيجة الإطلاق» ويلتزم بـ«الانحلال الحكمي» للعلم الإجمالي؛ إذ بنفي تقييد الصلاة بالوضوء، يسقط فرع الغيرية – المتفقّم بهذا التقييد – عن مدار الأثر. وقد جلّ صاحب «منتقى الأصول» الفارق بين تقريري السيد الخوئي: ففي التعليقة على «أجود التقريرات»، يصوّر طرفي العلم الإجمالي على أنهما «الوجوب النفسي للوضوء» في قبال «وجوب التقييد»، وهو ما يرتبط مباشرةً ب محل النزاع (وهو لزوم تقييد الصلاة). وأما في «المحاضرات»، فقد أخذ الطرفان هما مجرد كون وجوب الوضوء «نفسياً/غيرياً»، وهو تقريرٌ لا يرتبط بأصل التقييد، ولا ينجّز في نهايته إلا العلم الإجمالي بوجوب الوضوء، لا الصلاة المقيدة. كما تبيّن أنّ التمسك بـ«البراءة من الغيرية» لنفي التقييد غير تمام؛ وذلك لأنّ عدم التقييد ليس أثراً شرعياً مباشراً لهذا الأصل، بل هو من ملزماته، وأصل البراءة لا حجية له في الملزمات.

وكذلك، فإنّ صياغة «العلمين الإجماليين/الأطراف الثلاثة» لا تنهض بإثبات التعارض؛ وذلك لأنّ عنوانى النفسية والغيرية بما هما هما لا أثر إلزامياً مستقلاً لهما حتى يقعوا مجرّى للبراءة والمعارضة، كما أنّ أصل وجوب الوضوء مفروغ عنه وخارج عن مجرى البراءة؛ وعليه، فإنّ البراءة من التقيد تجري بلا معارض، ويكون الانحلال الحكمي موجّهاً. ومع ذلك كله، فإنّ السيد الروحاني في حكمه النهائي يختار الاحتياط، وإن كان لا من طريق المحقق الخوئي. فالبراءة الشرعية، بناءً على مختاره، لا تجري في الوجوب الغيري (لا سيّما الترشّحي)؛ لأنّ المرفوع في حديث الرفع هو المؤاخذة على نفس العمل. كما أنّ البراءة العقلية لا تجري موضوعاً، لأنّ ترك الغيري بما هو هو ليس مقتضياً للعقاب. وبهذا، وبعد إعادة بناء أطراف العلم الإجمالي على نحو «الوجوب النفسي للوضوء/الوجوب النفسي للتقييد»، ينعقد التعارض بين البراءتين، وتكون أصلّة الاحتياط مقتضية لتقديم الوضوء والإتيان بالصلوة على نحو التقيد.

## النظرية المختارة في تقييم الإيرادات على مبني المحقق النائيني

والذي يبدو لنا أن النكات التي أثارها السيد الروحاني ذيل إيراد آية الله الخوئي على المحقق النائيني لا تؤثر تأثيراً جوهرياً في محل التحقيق. وتوضيح ذلك: أنه (قده) ذهب أولاً إلى أن «البراءة من النفسية والغيرية لا تجري، لكونهما عنوانين لا أثر إلزامياً لهما». وذهب ثانياً إلى أن «البراءة الشرعية والعلقية لا تجري، لأن حديث الرفع يرفع المؤاخذة لا الحكم المعمول». وذهب ثالثاً إلى أنه لو أراد أحد أن يجري البراءة من جانب نفسية وجوب الوضوء، فإن صاحب «المنتقى»، في مقام توضيح مبني المحقق النائيني، يقول بأن هذا الأصل «لا أثر له»؛ وذلك لأن أصل وجوب الوضوء – نفسياً كان أم غيرياً – مفروغ عنه، والأصل العملي لا يقوى على رفع الإلزام المعلوم؛ فالبراءة من هذه الجهة عديمة الأثر. والتحقيق هو أن المسألة ينبغي أن تبحث من زاوية أخرى، ستناول تفصيلها في ما يلي.

إن النكتة التي ينبغي أن تكون محور التحقيق هي أن «النفسية» و«الغيرية» ليستا من مجموعات الشارع، بل هما من كيفيات الجعل ونحو انتساب الحكم إلى المتعلق؛ ولهذا، فإنهما لا تقعان مجرّى للأصول العملية. فالاصل العملي – سواء كان براءة شرعية أم عقلية – إنما يكون له معنى حينما كان ثمة «جعل» في البين: فإنما أن يكون نفس الحكم المجعل مورداً للشك، وإنما أن تكون المؤاخذة المترتبة على مخالفته ذلك الحكم هي محل البحث. وحتى بناءً على مبني الشيخ الانصاري في تفسير حديث الرفع بـ«رفع المؤاخذة»، فإن قاعدة «لا مؤاخذة بلا مجعل» تبقى حاكمة؛ فالمؤاخذة من دون مجعل أمر غير معقول. وعلى هذا الأساس: فإن «أصلية البراءة عن النفسية» و«أصلية البراءة عن الغيرية» بما هما عنوانان انتزاعيان، لا محل لهما من الإعراب؛ وذلك لأن هذه العناوين لا توجب أثراً إلزامياً مستقلاً على ذمة المكلف حتى يرفعه الأصل الترخيصي. ومن هنا، فإن بناء طرف التعارض على «البراءة من النفسية» غير تامٍ من الناحية الصناعية.

والجري الصحيح للأصل في ما نحن فيه هو «تقيد الصلاة بالوضوء»؛ فالتقيد حيثية وضعية قابلة للجعل، والشك في لزومه هو شك في مجعل قابل للرفع. وعليه، فإن «أصلية البراءة عن التقيد» تجري على نحو صحيح، وترفع الأثر الإلزامي الزائد – وهو لزوم الإتيان بالصلاحة على وجه التقيد. ولأجل ذلك، فإنه لو افترض في بعض التقريرات أن طرف التعارض هما «البراءة من النفسية» و«البراءة من التقيد»، لكان ذلك محل إشكال؛ وذلك لأن «النفسية» ليست مجعلة حتى تجري فيها البراءة. فالسؤال: «هل النفسية مجعلة؟» جوابه بالنفي؛ إذ إنّ الجعل إنما يتعلق بنفس حكم «وجوب الصلاة»، وأما وصف «النفسي/الغيري» فيُنبع من كيفيات الجعل ونحو ارتباط الحكم بالغير، لا أنه جعل ثانٍ مستقل.

والقياس البين في هذا المقام هو أنه كما لا يمكن، عند التردد بين استعمال صيغة الإنشاء (كالأمر) والجملة الخبرية في مقام الإنشاء، إجراء «أصلية البراءة عن صيغة دون أخرى» – لكون كليهما من شؤون كيفية الجعل لا من مجموعات – كذلك لا يجري الأصل في النفسية والغيرية. وهذا الأمر أوضح بناءً على مبني الأخوند والأصفهاني اللذين يعتبران النفسية قيداً عديماً. وحتى بناءً على المختار عندنا، الذي نعتبر فيه النفسية حيثية وجودية، فإن هذه الحيثية الوجودية هي الأخرى من سُنن كيفية الجعل لا المجعل المستقل.

فالمحصل هو: أنه في مقام الأصل العملي، لا ينبغي أن تجعل النفسية أو الغيرية طرفاً للأصل؛ فالمحل الصحيح للأصل هو التقيد. فالتمسك بـ«البراءة من الغيرية» أو «البراءة من النفسية» لإثبات التقيد أو نفيه إنما أن يكون عديم الأثر، وإنما أن يكون من قبيل إثبات الملازمات بالأصل، وهو لا حجية له. وعلى هذا الأساس، يتوجه النقد إلى التقريرات التي جعلت «النفسية» أحد طرفي التعارض. وإنما أن يكون دعوى المحقق النائي في الانحلال الحكمي للعلم الإجمالي – بواسطة جريان «البراءة من التقيد» بلا معارض – يكتسب قوّة.

### محل أثر الأصل العملي في الصورة الأولى: البراءة من التقيد، لا من النفسية والغيرية

وعليه، فالإشكال الأول هو أن التحقيق في محل البحث يكشف عن أن «النفسية» و«الغيرية» ليستا مجرّى للأصول العملية؛ وذلك لكونهما لا متعلقاً للجعل ولا مجعلولاً شرعاً. فهما إنما يُعدان من كيفيات الجعل ونحو انتساب الحكم إلى المتعلق. فالاصل العملي – سواء كان براءة شرعية أم عقلية – إنما يكون له معنى حينما كان ثمة مجعل في البين: فإنما أن يكون نفس الحكم المجعل مورداً للتردد، وإنما أن تكون المؤاخذة المترتبة على ترك ذلك الحكم هي محل البحث. وعلى هذا المبني، فإن إجراء «أصلية البراءة عن النفسية» أو «أصلية البراءة عن الغيرية» يكون لا أثر له؛ وذلك لأن هذه العناوين بما هي لا توجب إلزاماً مستقلاً على ذمة المكلف حتى يرفعه الأصل الترخيصي.

والجري الصحيح للأصل في ما نحن فيه هو «تقيد الصلاة بالوضوء»؛ وذلك لأن الشك في لزوم التقيد هو شك في حيثية قابلة للجعل، و«أصلية البراءة عن التقيد» ترفع مباشرةً الإلزام الزائد – وهو لزوم الإتيان بالصلاحة على نحو التقيد – وتنجح نتيجة

الإطلاق في جانب الصلاة، والقياس على باب الأجزاء والشروط يفتح الأفاق في المقام: ففي الشك في جزئية السورة، وبما أنَّ للسورة قابلية الجعل، تجري البراءة. وأما في النفسية والغيرية، فلا جعل جديد في البين. فالمولى له «جعل الصلاة واجبة» مرة واحدة، وأما وصف النفسي أو الغيري فينتزع من الملك ونسبة الحكم إلى الغير، لأنَّه جعل ثانٍ. وبهذا، فإنَّ النزاعات المرتكزة على «الانحلال أو عدمه» بالنسبة إلى النفسية والغيرية تنتفي موضوعاً؛ إذ لا يجري أصلٌ مؤثِّرٌ في ذلك الجانب أساساً. وعلى هذا الأساس، فالمختار في هذه الصورة هو رأي المحقق النائي نفسيه: وهو البراءة من التقييد والاكتفاء بنتيجة الإطلاق في جانب الصلاة.

### شمول قاعدة قبح العقاب بلا بيان وحديث الرفع للمؤاخذات المباشرة والتسبيبية

الإشكال الثاني هو أنَّ مفاد قاعدة قبح العقاب بلا بيان وحديث «رفع ما لا يعلمون» قد حُصِّر في بعض التقريرات في المؤاخذة على نفس ترك ذلك العمل المجهول المجهول، وعلى هذا الأساس أدعى أنه لا تجري في باب الواجب الغيري لا البراءة الشرعية ولا البراءة العقلية. وهذا التحديد لا يمكن الدفاع عنه، ويرد عليه النقد ببيانين:

البيان العقلاني: إنَّ قيود قاعدة قبح العقاب بلا بيان تتحصر في ركنين اثنين: 1- وجود مقتضى للعقاب في المخالفة. 2- وعدم وصول البيان. والعقل لا يفصل بين المؤاخذة على ترك نفس العمل المجهول، والمؤاخذة على ترك ذي المقدمة التي ينشأ تركها من ترك المقدمة. فلو أنَّ الشارع، من دون بيان، أخذ على ترك ذي المقدمة بسبب ترك المقدمة، لكان ذلك قبيحاً بالقدر نفسه الذي يقبح به العقاب على نفس ترك الفعل المجهول الحكم.

البيان الشرعي: بناءً على تفسير «رفع المؤاخذة» في حديث الرفع، فإنَّ إطلاق «رفع ما لا يعلمون» يشمل كل مؤاخذة تنشأ عن ترك المجهول الحكم؛ سواء كانت مؤاخذة مباشرةً على نفس الترك، أم مؤاخذة غير مباشرةً مترتبةً على ترك ذي المقدمة. فتخصيص الرفع بالمؤاخذة المباشرة تخصيص بلا قرينة، وهو مستلزم للتهاافت في المبني؛ إذ لا يمكن من جهةٍ حصر الرفع في المؤاخذة على نفس الترك، ومن جهة أخرى، ومع إنكار المؤاخذة بالأصلية في الغيرية، يُرفع اليد عن رفع المؤاخذة المترتبة أيضاً.

النتيجة: إنَّ تقييد شمول القاعدة العقلية وحديث الرفع بالمؤاخذة المباشرة غير مقبول؛ فإطلاق الحكم العقلي وإطلاق الدليل الشرعي كلاهما يشمل المؤاخذات غير المباشرة أيضاً. ومع ذلك كله، فإنَّ الضابطة الكلية تبقى قائمة، وهي أنَّ مجرى الأصول هو «المجعولية»؛ وعناوين النفسية والغيرية، لكونها من كيفيات الجعل، لا تكون مجرىً للأصل. وعليه، ففي الصورة الأولى، يكون المحل الصحيح للرجوع هو «أصلية البراءة عن التقييد»، لا التمسك بالبراءة في عنوان النفسية والغيرية الانتزاعيين.

### مجرى الأصل العملي في الصورة الأولى؛ نقدٌ نهائي على تقرير السيد الروحاني وتقويةٌ لمختار المحقق النائي

الإشكال الثالث على تقرير صاحب «المنتقى» هو أنَّه مع تصريحه بأنَّ «إجراء البراءة بالنسبة إلى النفسية عديم الأثر»، فإنه قد التزم بالاحتياط. والحال أنَّ الطرف الفاقد للأثر في باب العلم الإجمالي لا يكون منجزاً؛ وهو نظير اشتراط الابتلاء في منجزية العلم الإجمالي بناءً على مبني الشيخ الأنصاري: فما هو خارج عن محل الابتلاء، لا يكون منجزاً. وفي مقامنا أيضاً، فلو كانت «البراءة من النفسية» عديمة الأثر، لما كانت منشأً للإلزام، ولما كان ينبغي أن تؤول إلى الاحتياط. فالأصل يجب أن يجري في الطرف «ذى الأثر»، وهو «تقييد الصلاة بالوضوء». فالمتحصل هو أنَّ المجرى الصحيح هو «أصلية البراءة عن التقييد».

إنَّ الضابطة الكبروية بيّنة: وهي أنَّ «أصلية البراءة» لا تجري إلا في مورد الإلزام الزائد. وعنوان «النفسية» بما هو عنوان، لا يوجب إلزاماً إضافياً على «أصل الوجوب المعلوم»؛ ولهذا، فهو لا يكون مجرىً للأصل، ولا يثقل عهدة المكاف بشيء. فالمتحصل هو أنَّ «التقييد» هو وحده مجرى الأصل في هذا النزاع؛ وإجراء «البراءة من التقييد»، يُنفي إلزام التقييد، وتحصل نتيجة الإطلاق في جانب الصلاة.

صلته ببحث الانحلال: لم يرد في «فوائد الأصول» أو «أجود التقريرات» للمحقق النائيني أي حديثٍ عن الانحلال أو عدمه في هذه الصورة أساساً. وبناءً على مبنانا أيضاً، لا تصل النوبة إلى طرح مسألة الانحلال؛ وذلك لأنَّه لا تجريُّ أصولٍ في النفسية والغيرية حتى ينعقد تعارضٌ. نعم، لو أنَّ أحداً أجرى الأصل في «التقييد» فحسب، أمكنه أن يتحدث عن «الانحلال الحكمي» باعتبار السببية والمسببية؛ إلا أنَّ هذا ليس إلا تعبيراً عن جريان الأصل بلا معارض، لا أنه افتقارٌ مستقلٌ إلى مبحث الانحلال.

النتيجة العملية في الصورة الأولى (تماثل الوجوبين): إنَّ «أصالة البراءة عن التقييد» هي وحدها الجارية، ولا معارض لها. وعليه، فإنَّ المكلف مخيرٌ في ترتيب الامتثال: فإما أن يقدمَ الوضوء ثم يأتي بالصلوة، وإما أن يأتي بالصلوة أولاً ثم — لو ثبت الوجوب النفسي للوضوء — يبادر إلى امتثاله. فالقاعدة المرشدة هي أنَّ الأصول العملية، سواء كانت شرعية (كحديث الرفع) أم عقلية (كقبح العقاب بلا بيان)، إنما يكون لها معنىًّا حيالاً حيثما كانت ثمة «مجموعية» في البين (سواء حكمٌ تكليفي أو وضعٍ أو لآخر). وأما النفسية والغيرية، فلكونها من «كيفيات الجعل» لا من «المجموعات»، فإنَّ الأصل لا يجري فيهما. ويكون المجرى الصحيح للأصل في مقامنا هو «التقييد»، الذي هو حيثيةٌ قابلةٌ للجعل وذاتٌ أثُرٌ إلزامي. وعلى هذا المبني، فالمحتمل عندنا في الصورة الأولى هو مختار المحقق النائيني نفسه.

### تقرير الإمام الخميني في الصورة الأولى ونفي انحلال العلم الإجمالي

في الصورة الأولى، حيث يُفرض تماثل الوجوبين من حيث الإطلاق والاشترط، يختار الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، على خلاف مسلك المحقق النائيني، نتيجة الاحتياط. وصورة العلم عنده هي كالتالي:

إنَّ طرفي العلم الإجمالي هما: الوجوب النفسي للوضوء، ووجوب الصلاة المقيدة بالوضوء. وفوق ذلك، فإنَّ العلم التفصيلي بأصل وجوب الوضوء — الأعمَّ من النفسي والغيري — مفروضٌ أيضاً. ويصرّ الإمام (قده) بأنَّ هذا العلم الإجمالي لا ينحل بوجهٍ من الوجوه؛ لا بواسطة العلم التفصيلي بطبيعي وجوب الوضوء، ولا من طريقٍ آخر. بل لو اعتبرنا العلم التفصيلي بالجامع موجباً لانحلال العلم الإجمالي، للزم المحنور؛ إذ إنَّ العلم التفصيلي بالجامع لا يرفع الإلزامات المتباعدة لطيفي العلم الإجمالي.

وتحتَّم ذلك مبني المحقق النائيني نفسه في جريان البراءة العقلية في باب الأقل والأكثر الإرتباطيين: فكما أنَّ العلم التفصيلي بالأقل لا ينحلُّ العلم الإجمالي بالأقل والأكثر، كذلك فإنَّ العلم بطبيعي وجوب الوضوء لا ينحلُّ العلم الإجمالي المرتَّد بين «الوجوب النفسي للوضوء» و«وجوب الصلاة المقيدة». وعليه، فمع بقاء العلم الإجمالي، لا يجوز جريان البراءة في جانب الصلاة، ولا تنقض الأصول الترخيسية لإثبات المطلوب. فتصل النوبة إلى أصالة الاحتياط، وتكون الوظيفة الامتحانية هي تقييم الوضوء والإتيان بالصلوة على وجه التقييد. وقد ورد تفصيل هذا التقرير في «مناهج الوصول»:

... ففي هذا القسم يرجع الشك إلى تقييد الصلاة بالوضوء، فيكون مجرى البراءة ... وأمّا الوضوء فيجب على أيّ حال ... وفيه إنَّ إجراء البراءة في الصلاة غير جائز بعد العلم الإجمالي بوجوب الوضوء نفسياً أو وجوب الصلاة المقيدة به، و العلم التفصيلي بوجوب الوضوء الأعمَّ من النفسيِّ و الغيريِّ لا يوجب انحلاله إلا على وجه محال كما اعترف به القائل في الأقل و الأكثر ... [1].

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

---

[1] - روح الله خميني، مناهج الوصول إلى علم الأصول (قم: موسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني (ره)، 1415)، ج 1، 375-374

المصادر:

- خمینی، روح الله. مناهج الوصول إلى علم الأصول. قم: موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی (ره)، 1415.